مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
المجلد 3 العدد 2/ ديسمبر 2017

Mila Univ center. Publish. Co..

أثر الاندماج المصرفي على ربحية المصارف الإسلامية

– دراسة حالة مصرف السلام البحريني مصرف الإمارات الإسلامي–

The impact of banking integration on the profitability of Islamic banks

- Case study of Al Salam Bank of Bahrain and Emirates Islamic Bank -

أ / دوفي قرمية

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة– الجزائر

email : wisale2007@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2017/05/17 تاريخ التعديل: 2017/10/15 تاريخ قبول النشر: 2017/10/20

الملخص :

شهدت الساحة المصرفية العالمية الكثير من عمليات الاندماج على غرار المصارف الإسلامية التي شهدت القليل منها، ومن أهم أهداف الاندماج تعظيم الأرباح خاصة إذا تعلق الأمر بالمصارف الإسلامية على اعتبار أنها مؤسسات مصرفية تهدف للربح إلى جانب وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، ولقد خلصت دراستنا على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج على زيادة ربحية مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: الاندماج، الربحية، المصارف الإسلامية.

Abstract:

The global banking arena witnessed many mergers, such as Islamic banks, which witnessed few of them. One of the most important objectives of the merger is maximizing profits, especially if Islamic banks are considered as profit-oriented banking institutions in addition to their economic, social and developmental functions. A statistical indication of the integration of the profitability of Al Salam Bank of Bahrain and Emirates Islamic Bank.

Keywords: *integration, profitability, Islamic banks.*

مقدمة:

يعد الاندماج المصرفي من أهم التحولات التي شهدها القطاع المالي والمصرفي عالميا باعتباره أحد المظاهر الأساسية للعولمة، وذلك من خلال اندماج أصول مصارف كبيرة بمصارف أخرى، ولقد شهدت الساحة المصرفية العالمية الكثير من عمليات الاندماج على غرار الدول العربية التي شهدت القليل من عمليات الاندماج كان معظمها في لبنان، ولقد نجحت بعض عمليات الاندماج في تحقيق الهدف منه وفشل البعض منها.

يستهدف الاندماج المصرفي خلق كيانات مصرفية كبيرة قادرة على حشد المزيد من الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات الكبيرة الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق المزيد من الأرباح، وتعتبر الربحية هدف أساسي وأمر ضروري لبقاء المؤسسة واستمرارها وغاية يتطلع إليها المساهمون، خاصة إذا تعلق الأمر بالمصارف الإسلامية على اعتبار أنها مؤسسات مصرفية تهدف للربح إلى جانب وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، لأن الربحية أداة هامة لقياس كفاءة المصرف في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق أفضل عائد والتي تقاس باستخدام بعض النسب المالية، بهدف تقييم قدرة المصرف على توليد الأرباح من أنشطته التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي يتكبدها خلال فترة محددة من الزمن، وتدل نسب الربحية التي لها قيمة أعلى مقارنة بالفترات السابقة أن المصرف حقق زيادة في الأرباح باستخدام الأصول التي بحوزته أي كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بكفاية، وتتمثل هذه النسب في: معدل هامش الربح الصافي، معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وعلى ضوء الطرح السابق يمكن طرح الإشكالية التالية:

" **هل يوجد أثر للاندماج المصرفي على ربحية المصارف الإسلامية- مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي كعينة ؟** "

وللإجابة عن الإشكالية السابقة نصوغ الفرضية التالية " **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على ربحية المصارف الإسلامية- مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي كعينة**" وتتفرع عن هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية على النحو التالي:

- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على معدل هامش الربح الصافي للمصارف الإسلامية – مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي كعينة.**
- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على معدل العائد على الأصول للمصارف الإسلامية – مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي كعينة.**
- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية – مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي كعينة.**

ولتحديد أثر الاندماج المصرفي على ربحية المصارف الإسلامية اتبعنا منهجية مقارنة ربحية المصارف الإسلامية قبل الاندماج مع ربحيتها بعد الاندماج بالاعتماد وبشكل رئيسي على التقارير المالية السنوية للمصارف باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي الذي يقوم على تحليل المعطيات وتصنيفها وتبويبها باستخدام الجداول وعرضها في أشكال بيانية للمساعدة في وصف التغيرات والقيام بالمقارنات، وللإجابة على فرضية البحث استخدمانا اختبار(T) للفرق بين متوسطين لعينتين غير مستقلتين، وذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسط الحسابي للربحية قبل الاندماج ومتوسطها بعد الاندماج، نظرا لأن المقارنة بين أداءين خلال فترتين (قبل وبعد) ينطبق عليه مفهوم العينتين غير المستقلتين، واعتمدنا في ذلك على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية **SPSS 21**، وهذا ما سنبينه في النقاط التالية:

1-مفهوم الربحية ومؤشرات قياسها في المصارف الإسلامية

تعتبر أداة هامة لقياس كفاءة المصرف في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق أفضل عائد والتي تقاس باستخدام بعض النسب المالية.

1-1 تعريف الربحية وآليات تعظيمها

يمكن تعريف الربحية على أنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدف للمؤسسة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية.[1]

كما تعرف على أنها المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية ولجودة إدارتها، وهي تسمح للمصرف بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفر وقاء ضد المشكلات القصيرة الأجل.[2]

وتوجد عدة طرق يمكن من خلالها تحسين الربحية نذكرها فيما يلي:[3]

- معرفة طبيعة الإيرادات المصرفية وأهمها العمولات والإيرادات الأخرى الناتجة عن المشاركة؛
- البحث عن فرص جديدة وخدمات جديدة المسموح بزيادتها في التشريعات المصرفية والشريعة الإسلامية؛
- رفع أسعار بعض الخدمات وفق الضوابط الشرعية؛
- فرض غرامات مالية تعويضية لصالحها في حالة المماطلة وتأخير السداد من قبل المتمولين.

2-1 معايير إدارة الربحية في المصارف الإسلامية

تتمثل أهم أسس ومعايير إدارة الربحية في المصارف الإسلامية في النقاط التالية:[4]

1-2-1 تسعير الخدمات المصرفية:

يرتبط تسعير الخدمات المصرفية بعامل الإيرادات والعوائد المتوقعة من ممارسة نشاط اقتصادي معين فضلا عن تكلفة الخدمة المصرفية، ويستفاد من تسعير الخدمة المصرفية في جعلها أكثر ملائمة لقدرة العميل بحيث يستطيع تحملها.

2-2-1 الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير:

ويأتي ذلك من خلال زيادة الموجودات الاستثمارية إلى حقوق الملكية، ويمكن أيضا من خلال الاندماج الوصول إلى هذه النتيجة أي تخفيض التكاليف على المدى الطويل وبالتالي الحصول على ربح حقيقي يفوق حصيلة جمع أرباح كل من المصرفين، وهذه النظرية يستفاد منها إلى الحد الذي يصل فيه المصرف إلى الحجم الأمثل، فمقابل هذه الوفورات يظهر ارتفاع وزيادة في الأعباء ونقص في الكفاءة والإنتاجية في ظل التوسع.

3-2-1 انتقاء الاستثمارات ذات العواد المرتفعة:

كلما كان رأس مال المصرف كبير استطاع الوصول إلى المشروعات المرتفعة العوائد، وفي نفس الوقت قوة المركز المالي للمصرف تسهم في جذب الودائع

الاستثمارية لثقة أصحاب الودائع بالمصرف، ويمكن الاستفادة من الاستثمارات مرتفعة العوائد من خلال:

- إدارة المخاطر بطريقة ناجحة؛
- إستراتيجية نمو مستمر من خلال التغطية الجغرافية؛
- الاستفادة من الاندماج ووفورات الحجم الكبير.

4-2-1 رفع نسبة توظيف الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن:

وترتبط هذه المسألة بإدارة السيولة في المصرف من جهة وبسياسة المصرف المركزي من جهة ثانية، إذ أن المصرف المركزي يفرض نسبة سيولة نقدية على المصارف الإسلامية وغيرها، أما ما يمكن أن يؤثر فيه المصرف هو كيفية إدارة المتاح من الموارد والاستفادة من الفرص المتاحة في الاستثمار بقدر الإمكان.

1-2-5 كفاءة نفقات المصرف في تحصيل الإيرادات:

يمكن للمصرف الإسلامي تحقيق كفاءة النفقات من خلال زيادة كفاءة العاملين فيه، وتقاس كفاءة النفقة بنسبة ما ينفق المصرف إلى مجموع إيراداته وهذه النسبة كلما انخفضت فإن ذلك يعني كفاءة المال المنفق من قبل المصرف.

1-2-6 سرعة اتخاذ القرارات والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يعتبر هذا العنصر من أهم عناصر تحقيق الربحية، إذ أن أقرب اتخاذ قرار من وقت الحاجة إليه إلى موعد تنفيذه أمر في غاية الأهمية، ويعتمد على إمكانية وصول المعلومات إلى الإدارة بشكل مؤسسي، ويمكن اختصار الوقت على العملاء في المصارف الإسلامية وجعل المعاملة تتم في إدارة واحدة من دون الرجوع إلى إدارة عليا في المصرف للتوفير على العملاء، وبالتالي يحقق المصرف رواجا ما يعني جذب عملاء جدد بسبب هذه المرونة التي يتبعها المصرف.

1-3 العوامل المؤثرة على الربحية في المصارف الإسلامية

هناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على ربحية المصارف الإسلامية نلخصها فيما يلي:[5]

1-3-1 هيكل الودائع: كلما ازدادت الودائع بصفة عامة كلما ازدادت الربحية من خلال الاستثمار والتمويل.

1-3-2 توظيف الموارد: كلما وجهت المصارف توظيفاتها وتسهيلاتها الائتمانية إلى الجوانب التي تحقق ربحية أكبر كلما ارتفعت ربحية هذه المصارف.

1-3-3 السياسة النقدية: تلعب السياسة النقدية دور بالغ الأهمية في التأثير على إدارة موجودات المصارف ومطلوباتها من خلال الرقابة على الائتمان المصرفي.

1-3-4 الظروف السياسية والاقتصادية: تتأثر ربحية المصارف بشكل كبير بمدى استقرار الظروف الاقتصادية والسياسية في الدولة وفي الدول المجاورة، خصوصا تلك التي ترتبط معها بمصالح تجارية واقتصادية قوية، فكلما اتجهت الظروف السياسية والاقتصادية نحو الاستقرار كلما زادت الظروف الملائمة لتحقيق الربحية.

1-3-5 إدارة المصرف: تتأثر الربحية بمدى قدرة إدارة المصرف على إدارة العائد والمخاطر وتخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات.

1-3-6 الوعي المصرفي: تتأثر الربحية بمدى الوعي المصرفي في المجتمع، فكلما زاد مستوى الوعي المصرفي في المجتمع كلما تعامل بالائتمان المصرفي.

1-3-7 المنافسة: تؤثر المنافسة بشكل مباشر على ربحية المصارف وذلك في ظل محدودية الموارد المتاحة.

1-3-8 حجم المصرف وعراقته: يؤثر حجم المصرف وسمعته بشكل كبير على مقدرة المصرف على خلق الثقة لدى المتعاملين، حيث يميل المتعاملين إلى المصارف ذات الحجم الكبير من حيث رأس المال والفروع والسمعة الجيدة.

1-4 مؤشرات قياس الربحية في المصارف الإسلامية

تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة المصرف على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي يتكبدها خلال فترة محددة من الزمن، وهي نسب تهتم بها الإدارة والملاك والمستثمرين، بالتالي فهي أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها بكفاية، وتدل نسب الربحية التي لها قيمة أعلى مقارنة بالفترات السابقة أن المصرف يحقق زيادة في الإيرادات بالتالي زيادة الأرباح، وتتمثل:

1-4-1 هامش الربح الصافي:

تعتبر هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المتحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل وحدة نقدية من صافي الإيرادات، وأعلى نسبة تشير إلى المصرف الأكثر ربحية الذي

له سيطرة أفضل على التكاليف بالمقارنة مع المصارف المنافسة الأخرى، وهو يظهر كنسبة مئوية يتم مقارنتها بمثيلاتها في السنوات السابقة، فإذا كانت النسبة منخفضة فإن ذلك يعني عدم مقدرة المصرف على تحقيق الأرباح ومن ثم يقل العائد المتوقع، كما تعني أيضا عدم قدرة المصرف على تحمل صعوبات مالية يمر بها، وإذا كانت النسبة مرتفعة فإن ذلك يعكس مقدرة المصرف على مواجهة مشاكل السيولة وانخفاض الإيرادات،[6] أي كفاءة الإدارة في تحقيق ربح معقول من مبيعات المصرف واستثماراته، فإذا كان معدل هامش الربح الصافي يساوي مثلا 6.5 % فهذا يعني أن من كل 1 وحدة نقدية إيرادات تشغيلية يتحقق للمصرف 0.065 وحدة نقدية كصافي أرباح، وتقاس من خلال العلاقة التالية:[7]

$$\text{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

1-4-2 معدل العائد على حقوق الملكية:

هي نسبة أخرى من نسب الربحية أو الأداء المالي التي تقيس ما حققته كل وحدة نقدية مستثمرة من الأرباح لأصحابها أي العائد المتحقق للمساهمين من استثماراتهم في المصرف، فكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية المصرف أفضل بالنسبة لمالكيه الأمر الذي يدل على أداء أفضل، فإذا كان معدل العائد على حقوق الملكية يساوي 5.2% فهذا يعني أن كل 1 وحدة نقدية مستثمرة من قبل مساهمي المصرف الإسلامي من أسهم واحتياطات وأرباح محتجزة يتحقق عليه عائد مقداره 0.052 وحدة نقدية فقط وتقاس من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

1-4-3 معدل العائد على الأصول:

تساعد هذه النسبة في تقييم استخدام الأموال فهي تقيس ربحية جميع الموارد المالية المستثمرة في المصرف وعليه فهي تقيس إنتاجية الوحدة النقدية المستثمرة في الأصول، أي معدل العائد على مختلف أصول وموجودات المصرف نتيجة تشغيله لمختلف الأصول التي بحوزته من أصول ثابتة وأصول متداولة تتمثل في النقد والأرصدة لدى المصارف المركزية ولدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، وكل استثماراته من

خلال صيغ الاستثمار الإسلامية كالمشاركة والمضاربة وغيرها، والاستثمارات مع الشركات الزميلة بالإضافة إلى ممتلكاته من الآلات والمعدات،[8] وتعتبر هذه النسبة المعيار الأكثر شمولا لقياس فاعلية الإدارة، إذ يعتبر من أشهر المؤشرات المالية فهو يمثل العلاقة بين الأموال المكتسبة (الأرباح) والأموال المستثمرة (الموجودات)، وهذا العائد ليس محددا بمدة زمنية لكن غالبا ما يستخدم لقياس العائد خلال سنة مالية معينة ويسمى في هذه الحالة العائد السنوي على الأصول، ويستخدم العائد على الأصول لمقارنة المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.

وتعتبر هذه النسبة المعيار الأكثر شمولا لقياس فاعلية الإدارة، إذ يعتبر من أشهر المؤشرات المالية فهو يمثل العلاقة بين الأموال المكتسبة (الأرباح) والأموال المستثمرة (الموجودات)، وهذا العائد ليس محددا بمدة زمنية لكن غالبا ما يستخدم لقياس العائد خلال سنة مالية معينة ويسمى في هذه الحالة العائد السنوي على الأصول، ويستخدم العائد على الأصول لمقارنة المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع،[9]وتقاس هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

2- الاندماج المصرفي

2-1 تعريف الاندماج المصرفي وأهم أهدافه

يعد الاندماج المصرفي من أهم التحولات التي شهدها القطاع المالي والمصرفي عالميا باعتباره أحد المظاهر الأساسية للعولمة، وذلك من خلال اندماج أصول مصارف كبيرة بمصارف أخرى مما يؤدي إلى بروز التنظيمات المصرفية العملاقة، ويمكن تعريفه على أنه " اتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر، وقد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين الشركتين أو أكثر إليها لظهور كيان جديد أو قيام أحد الشركات بضم شركة أو أكثر إليها، كما قد يتم الدمج بشكل كلي أو جزئي أو بسيطرة كاملة أو جزئية وقد يتم بشكل إرادي أو لا إرادي "[10] ويعرف كذلك على أنه " اتفاق بين مصرفين أو أكثر وذوبانهما إداريا في كيان مصرفي واحد بحيث يصبح الكيان الجديد ذا قدرة عالية وفعالية كبيرة لتحقيق أهداف لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين

الكيان المصرفي الجديد"،[11] وتلجأ المصارف للاندماج فيما بينها لتحقيق الأهداف التالية [12]:

- زيادة قدرتها على التواجد والاستمرار في السوق المصرفية خاصة بعد التوقيع على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية وتحديد الحد الأدنى لرأس مال المصارف ضمن مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية؛
- زيادة القدرة التنافسية في ظل العولمة من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم والوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادي معين يتيح لها القدرة على زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح والعوائد؛
- خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للمصرف الجديد، وخلق فرص استثمار تحقق عوائد أكثر ومخاطر أقل؛
- إحلال إدارة جديدة أكثر خبرة تؤدي وظائف المصرف بكفاءة كبيرة، وبالتالي يكتسب المصرف الجديد شخصية أكثر نضجا وأكثر فعالية من جانب العاملين بعد دمج الكفاءات الموجودة في المصارف السابقة؛
- توفير رؤوس أموال ضخمة وزيادة القدرة على تحمل المخاطرة وتحسين مستوى اليد العاملة، نتيجة توفر الخبرة والتدريب الجيد والقدرة الفائقة على الاتصال بفضل شبكة المعلومات المرتبطة بأنظمة الاتصال المختلفة بما فيها الإنترنيت.

2-2 آثار الاندماج

2-2- 1 الآثار الإيجابية

للاندماج المصرفي العديد من الآثار الإيجابية نذكرها فيما يلي :[13]

- الاستفادة من وفورات الحجم لأن اندماج مصرفين ينتج عنه مصرف يعمل بتكاليف أقل من مجموع تكاليف كل مصرف على حدى وبكفاءة أعلى، مما يؤدي إلى تحسين الربحية وزيادة القدرة التنافسية؛
- تنويع محفظة التوظيف وذلك نتيجة تجميع الموارد التي تتيح مدى أكبر من التوظيف مما يؤدي إلى تخفيض المخاطر المصرفية وتأمين تدفق الإيرادات؛
- الاستفادة من المزايا الضريبية فعند قيام المصرف الدامج بشراء مصرف يعاني من خسائر فإن تكفل المصرف الدامج بالمصرف المندمج يمنحه مزايا ضريبية؛

- ضعف الإدارة فقد يكون الدافع من وراء الاندماج هو اعتقاد إدارة المصرف الراغب في الشراء أن أداء المصرف المستهدف أقل مما ينبغي وأنه لو تم الاندماج يتحسن الأداء مما يترك أثر إيجابيا على ملاك المصرف المشترى؛
- يعتبر التوسع بشراء مصارف قائمة أفضل الطرق للنمو والتوسع فغالبا ما يكون للمصرف القديم (المستهدف) عملاؤه و حصته في السوق في حين أن فتح فرع جديد يحتاج إلى الجهد والوقت للوصول إلى عملاء جدد؛
- تفادي المصاعب المالية أو التصفية، فقد تلجأ بعض المصارف إلى الدمج مع مصارف قوية نظرا لعدم قدرتها على تأمين تغطية الزيادة الجديدة لرأس المال الذي فرضته السلطات النقدية أو لعدم تمكنها من المنافسة؛
- سياسة الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى آليات واقتصاديات السوق التي أدت إلى زيادة حدة المنافسة بين المصارف وبالتالي السعي إلى الاندماج لزيادة قدرتها التنافسية؛
- تحرير تجارة الخدمات المصرفية ضمن منظومة تحرير تجارة الخدمات وتطبيق معايير كفاية رأس المال.

2-2-2 الآثار السلبية للاندماج

يترتب عن الاندماج بعض الآثار السلبية نذكرها فيما يلي:[14]

- قد يترتب عن الاندماج المصرفي أوضاع احتكارية؛
- عدم وجود نظرية عامة للاندماج المصرفي تجعل من الصعب معرفة نتيجة الاندماج مسبقا؛
- ارتفاع البطالة نتيجة للتخلص من بعض العمالة خاصة عند غلق بعض الفروع بعد الاندماج؛
- زيادة وقع تعثر المصارف العملاقة على الاقتصاد ككل، بحيث إن إفلاس أو تعثر مصرف كبير قد يؤدي إلى كوارث مالية على المستوى الكلي.

وهناك عدة تصورات على المصارف الإسلامية والتقليدية القيام بأحدها لمواجهة التحديات التي تواجهها وهي:[15]

-اندماج المصارف الإسلامية مع بعضها، مما يحفظ لها هويتها الدينية ويمكنها من الاحتفاظ بعملائها القدامى بحيث تستطيع الصمود وشق طريقها؛

-اندماج المصارف التقليدية مع المصارف الإسلامية، وفي هذه الحالة فإنها يجب أن تخضع للعمل وفق المنهج الشرعي؛

-الذوبان في المصارف الأجنبية بالاندماج معها أو بيعها لها.

2-3 أنواع الاندماج المصرفي

يمكن تقسيم الاندماج إلى عدة أنواع وذلك وفق المعايير التالية:

2-3-1 الاندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة:

2-3-1-1 الاندماج المصرفي الأفقي: يكون الاندماج أفقيا عندما يندمج مصرفين أو أكثر يمارسان نفس النشاط، ويتميز هذا الاندماج بحدة الاحتكارات المصرفية وهو ما يتطلب تدخل الحكومات والتنظيمات الرقابية لضمان سيادة روح المنافسة.[16]

2-3-1-2 الاندماج المصرفي الرأسي: هو الاندماج الذي يتم بين المصارف الصغيرة في المناطق المختلفة والمصرف الرئيسي في المدن الكبرى وتصبح بذلك المصارف الصغيرة امتداد للمصرف الكبير.

2-3-1-3 الاندماج المتنوع: هو الاندماج الذي يتم بين مصرفين أو أكثر تعمل في أنشطة غير مترابطة فيما بينها، إلا أن هذا الاندماج يحقق تكامل في الأنشطة بين هذه المصارف المندمجة وقدرتها التنافسية وهو بحاجة إلى خبرات وكفاءات ذات مستوى مرتفع.[17]

2-3-2 الاندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج

2-3-2-1 الاندماج المصرفي الطوعي أو الودي: هو نوع من الاندماج يتم من خلال تطابق الإدارة والتفاهم المشترك بين المصرفين بهدف تحقيق مصلحة مشتركة.[18]

2-3-2-2 الاندماج العدائي: هو الاندماج الناتج عن المحاولات العديدة والمتعددة لأحد المصارف للاستيلاء على أسهم أحد المصارف الأخرى دون الاهتمام بموافقة إدارة المصرف المستهدف أو ضد رغبته، ويحدث من خلال عرض سعر مغري للمساهمين أو عن طريق شراء الأسهم مباشرة من البورصة.[19]

2-3-2-3 الاندماج الإجباري: يحدث هذا الاندماج نتيجة لتعثر أحد المصارف، ويتم اللجوء إليه بصفة استثنائية طبقا لظروف تحددها السلطات النقدية للدولة من أجل خدمة الاقتصاد الوطني عموما والجهاز المصرفي خصوصا، وهو يستعمل كملجأ أخير لتنقية

الجهاز المصرفي من المصارف المتعثرة أو تلك التي على وشك الإفلاس، على أن يتم تشجيع المصارف على الاندماج من خلال الإعفاءات الضريبية أو عن طريق مد المصرف الدامج بقروض مساعدة مقابل تعهده بتحمل كافة الالتزامات الخاصة بالمصرف المندمج.[20]

2-3-3 الاندماج المصرفي وفق معايير أخرى:

هناك اندماجات مصرفية لا يمكن إدراجها ضمن القسمين السابقين وهي كالتالي :[21]

2-3-3-1 الاندماج بالضم: بحيث يتم ضم المصرف المندمج إلى المصرف الدامج والاحتفاظ باسميهما معا ليصبح الكيان الجديد كيانا واحدا يضمهما معا، ويفضل استخدام هذا النوع من الاندماج إذا كان المصرفان يتمتعان بكفاءة جيدة ولهما سمعة حسنة.

2-3-3-2 الاندماج بالمزج: حسب هذا الأسلوب يختفي الكيان القانوني للمصرفين معا ويظهر كيان جديد مختلف تماما عنهما ويحمل اسم وشخصية اعتبارية جديدة، ويستخدم هذا الأسلوب في حالة ما إذا كانت سمعة المصرفين غير جيدة.

2-3-3-3 الاندماج بالابتلاع: وهو أن يقوم المصرف الدامج بابتلاع المصرف المندمج ودمجه، بحيث يختفي المصرف المندمج تماما ويذوب داخل المصرف الدامج ويحمل الكيان الجديد اسم المصرف الدامج، ويستخدم هذا الأسلوب إذا كان المصرف المندمج لديه إمكانيات جيدة ولكن سمعته غير جيدة في السوق وفي المقابل فإن المصرف الدامج ذو سمعة جيدة.

2-3-3-4 الاندماج بالامتصاص : وذلك من خلال قيام أحد المصارف بدمج أجزاء من المصارف الأخرى على دفعات من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها مثل العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية وعمليات الائتمان وعمليات توريق الديون والمشتقات المصرفية، وتستخدم هذه الطريقة في حالة وجود فروع و وحدات متناثرة في مناطق جغرافية مختلفة للمصرف الدامج.

2-3-3-5 الاندماج التكاملي التدريجي: وهو اندماج يعمل على إقامة تكتل أو تعاون وتنسيق ما بين المصارف في السوق سواء كان عملها مماثل أو متنافس أو متكامل.

3- تحليل ربحية المصارف الإسلامية قبل وبعد الاندماج واختبار الفرضيات

3-1 تحليل ربحية مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات قبل وبعد الاندماج

في 17 نوفمبر 2013 أنهى مصرف السلام-البحرين ومصرف بي ام اي إجراءات عملية الاندماج بعد موافقة مساهمي المصرفين على عملية الاندماج خلال اجتماعات جمعياتهما العامة غير العادية، والبدء في إجراءات إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس مال مصرف السلام من خلال إصدار 643,866,927 سهم عادي بقيمة اسمية قدرها 100 فلس للسهم الواحد لصالح المساهمين في مصرف بي إم آي حسب قرارات الجمعيتين غير العاديتين، تم الاندماج على أساس مبادلة للأسهم بمعدل 11 سهما من أسهم مصرف السلام لكل سهم واحد من أسهم مصرف بي ام اي بما يعادل 643,866,927 سهما عاديا جديدا من أسهم مصرف السلام، ولقد استفاد الكيان المندمج من قاعدة أقوى لرأس المال ومحفظة واسعة من العملاء ومنتجات وخدمات فريدة، بالإضافة إلى شبكة واسعة من الفروع وأجهزة الصراف.

وأعلن مصرف الإمارات الإسلامي في نهاية سنة 2012 أنه استكمل بنجاح عملية دمج متعاملي وأقسام وفروع مصرف دبي، إذ تم تحويل معظم الفروع إلى الأنظمة والعلامة التجارية الخاصة بـــمصرف الإمارات الإسلامي، وباستكمال عملية الدمج هذه أصبح مصرف الإمارات الإسلامي ثالث أكبر مصرف إسلامي في الدولة، ما يضع الأساس لنمو مستقبلي قوي ومستدام لعمليات المصرف، وبالاعتماد على نقاط القوة لدى كل من مصرف الإمارات الإسلامي ومصرف دبي سيضمن الكيان الموحد للمتعاملين فرصة الحصول على مجموعة أوسع من المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة، التي تؤكد التزام المصرف برؤيته المتمحورة حول خدمة ورضا المتعاملين، وسيتاح للمتعاملين الاستفادة من شبكة موسعة من الفروع التي يفوق عددها 45 فرعا، فضلا عن أجهزة الصراف الآلي والإيداع النقدي التي تزيد على 100 جهاز والمنتشرة في مختلف أرجاء الدولة.[22]

والجدول التالي يوضح مؤشرات الربحية في المصارف قبل وبعد الاندماج:

الجدول رقم01: مؤشرات الربحية في المصارف الإسلامية قبل وبعد الاندماج

	مؤشرات الربحية		معدل هامش الربح	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية
قبل الاندماج	2010		32.71	0.85	2.61
بعد الاندماج	2011		3.90	0.053	0.24

		2012	1.28	0.032	0.14
	بعد الاندماج	2013	47.42	1.14	5.02
		2014	34.34	0.81	4.81
		2015	26.39	0.93	4.85
مصرف الإمارات	قبل الاندماج	2009	7.91	0.52	4.55
		2010	4.03	0.19	2.09
		2011	(38.47)	(1.97)	(18.10)
	بعد الاندماج	2012	6.03	0.21	3.09
		2013	7.39	0.35	3.35
		2014	16.13	0.84	8.08

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف محل الدراسة.

ويمكن توضيح تطور هذه النسب قبل وبعد الاندماج من خلال الأشكال التالية:

الشكل رقم01: معدل هامش الربح الصافي قبل وبعد الاندماج

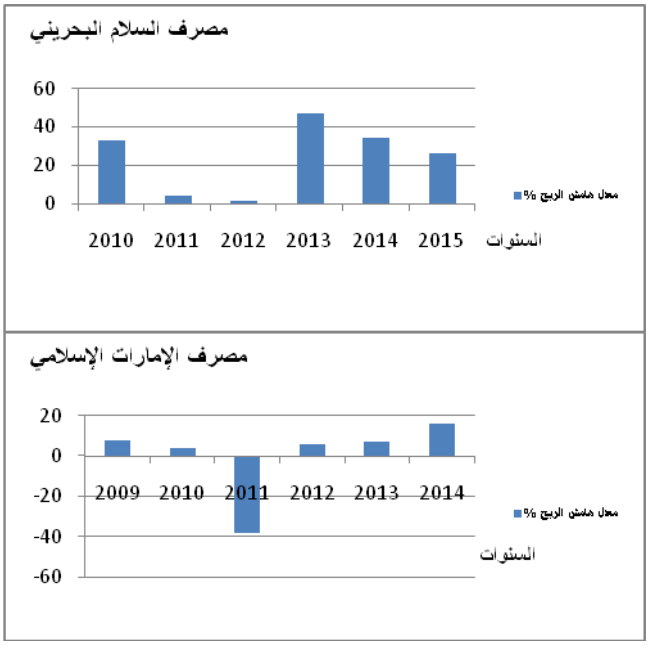

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01

وفيما يلي معدل العائد على الأصول قبل وبعد الاندماج:

الشكل رقم02: معدل العائد على الأصول قبل وبعد الاندماج

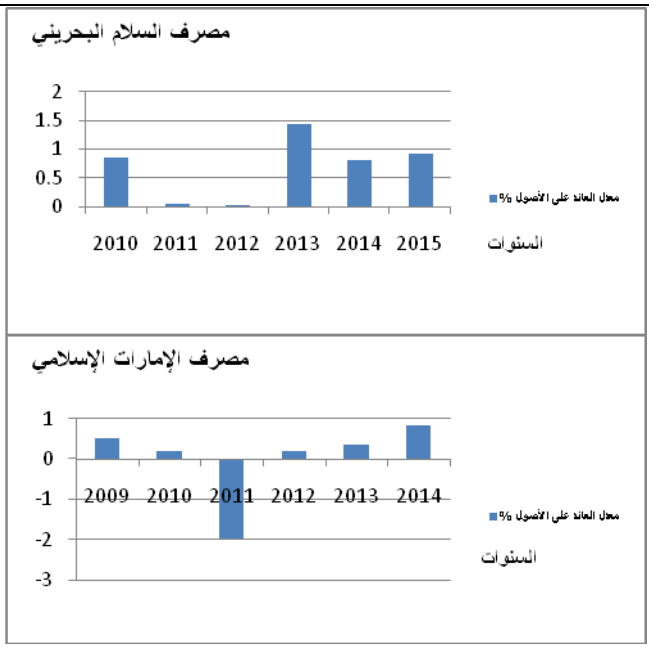

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

وفيما يلي معدل العائد على حقوق الملكية قبل وبعد الاندماج:

الشكل رقم02: معدل العائد على حقوق الملكية قبل وبعد الاندماج

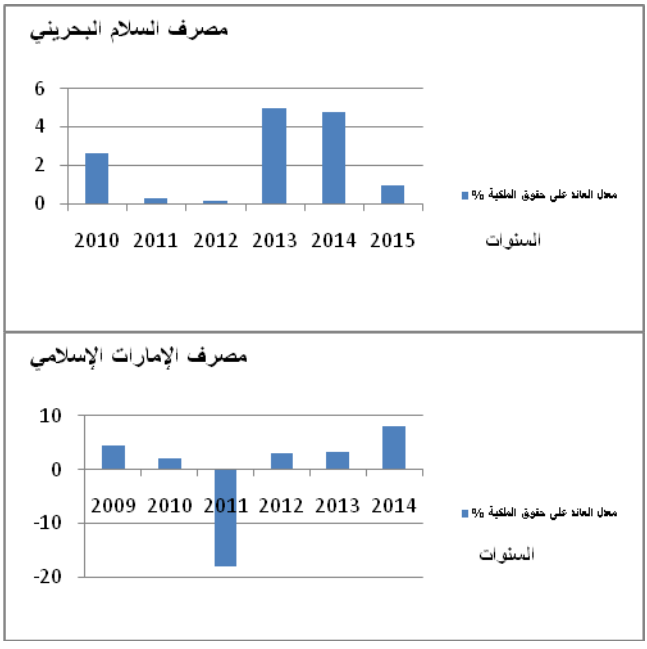

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01

نلاحظ من خلال الأشكال السابقة أن نسب الربحية كانت متناقصة قبل الاندماج في مصرف السلام البحريني خلال الفترة (2010 – 2012) بنسب انخفاض كبيرة، بحيث انخفض معدل هامش الربح الصافي من 32.71 % سنة 2010 إلى 3.90 % سنة 2011 و 1.28 % سنة 2012، وانخفض معدل العائد على الأصول من 0.85 % سنة 2010 إلى 0.032 % سنة 2012، ونفس الحال بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية فلقد انخفض من 2.61 % سنة 2010 إلى 0.14 % سنة 2012، وسبب ذلك هو انخفاض صافي أرباح المصرف نتيجة انخفاض إيراداته من المرابحات الدولية والاستثمارات العقارية وزيادة قيمة المخصصات تأثرا بأزمة الرهن العقاري مقابل ارتفاع قيمة موجوداته وقيمة حقوق الملكية، لترجع إلى الارتفاع بعد الاندماج انطلاقا من سنة 2013 نتيجة النمو القوي في قيمة الأرباح الصافية التي حققها المصرف في هذه الفترة وبنسبة نمو تفوق نسبة نمو إجمالي الإيرادات وإجمالي الموجودات وإجمالي حقوق الملكية مدعومة بجودة الموارد المالية التي يمتلكها وزيادة الإقبال على التمويلات الإسلامية، وهو الاستثمارات إلى أرباح.

ونفس الحال بالنسبة لمصرف الإمارات الإسلامي فلقد كانت نسب الربحية متناقصة قبل الاندماج خلال الفترة (2009–2011)، وأخذت قيما سالبة سنة 2011 نتيجة الاضطرابات السياسية والأمنية التي أصابت منطقة الشرق الأوسط في تلك الفترة فضلا عن تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت على ربحيته، ثم بدأت في الارتفاع بعد عملية الاندماج وذلك انطلاقا من سنة 2012.

2-3 اختبار الفرضيات

من أجل اختبار الفرضية المتعلقة بتحديد التغير الذي طرأ على نسب الربحية بعد الاندماج المصرفي والتي جاءت كما يلي: " **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على ربحية المصارف الإسلامية-مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي كعينة** "، استخدمنا **اختبار(T)** للفرق بين متوسطين لعينتين غير مستقلتين للتأكد من الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسط الحسابي لهذه النسب قبل الاندماج والمتوسط الحسابي لنفس النسب بعد الاندماج، نظرا لأن المقارنة بين أداءين خلال فترتين (قبل وبعد) ينطبق عليه مفهوم العينتين غير المستقلتين، واعتمدنا في

ذلك على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS21، وفيما يلي اختبار الفرضيات الفرعية:

3-2-1 اختبار الفرضية الأولى:

للإجابة على الفرضية الأولى التي جاءت كما يلي: **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على معدل هامش الربح الصافي للمصارف الإسلامية – مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي كعينة**، بحيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5 % أو أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم02: نتائج اختبار (T) للمقارنة بين معدل هامش الربح الصافي قبل وبعد الاندماج

البيانات	متوسط قبل	متوسط بعد	قيمة (T)	مستوى الدلالة
مصرف السلام	12.63	36.05	5.071 -	0.037
مصرف الإمارات	8.84-	9.85	1.038-	0.008

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21 (دالة إحصائيا عند المستوى 5 % أو أقل).

يتضح من خلال الجدول السابق وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على معدل هامش الربح الصافي للمصارف محل الدراسة فمستويات الدلالة الإحصائية أقل من 5 % ومتوسط النسبة بعد الاندماج أكبر من متوسطها قبل الاندماج.

3-2-2 اختبار الفرضية الثانية:

للإجابة على الفرضية الثانية التي جاءت كما يلي: **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على معدل العائد على الأصول للمصارف الإسلامية- مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي كعينة**، بحيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5 % أو أقل، ويمكن عرض نتائج هذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم03: نتائج اختبار (T) للمقارنة بين معدل العائد على الأصول قبل وبعد الاندماج

البيانات	متوسط قبل	متوسط بعد	قيمة (T)	مستوى الدلالة
مصرف السلام	0.31	0.96	3.529 -	0.052
مصرف الإمارات	0.42-	0.46	0.913-	0.058

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS21 (دالة إحصائيا عند المستوى 5 % أو أقل).

يتضح من خلال الجدول السابق وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على معدل العائد على الأصول للمصارف محل الدراسة فمستويات الدلالة الإحصائية تساوي تقريبا 5 % ومتوسط النسبة بعد الاندماج أكبر من متوسطها قبل الاندماج.

3-3-3 اختبار الفرضية الثالثة:

للإجابة على الفرضية الثالثة التي جاءت كما يلي: **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية- مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي كعينة**، بحيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5 % أو أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال:

الجدول رقم04: نتائج اختبار (T) للمقارنة بين معدل العائد على حقوق الملكية قبل وبعد الاندماج

البيانات	متوسط قبل	متوسط بعد	قيمة (T)	مستوى الدلالة

مصرف السلام	0.99	4.89	5.234-	0.035
مصرف الإمارات	3.82-	4.84	0.985-	0.029

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS21 (دالة إحصائيا عند المستوى 5 % أو أقل).

يتضح من خلال الجدول السابق وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف محل الدراسة فمستويات الدلالة الإحصائية أقل من 5 % ومتوسط النسبة بعد الاندماج أكبر من متوسطها قبل الاندماج.

يتضح من خلال ما سبق وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على ربحية مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي.

خاتمة:

تهدف المصارف الإسلامية كغيرها من المصارف إلى تحقيق الربح فضلا عن أهدافها الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، لذلك لجأت هذه المصارف للاندماج المصرفي لتحقيق أهدافها الأساسية ومنها زيادة الأرباح، إلا أن المصارف الإسلامية لم تشهد العديد من عمليات الاندماج كما هو الحال في المصارف التقليدية ومن أهم هذه العمليات اندماج مصرف السلام البحريني مع مصرف بي ام اي واندماج مصرف الإمارات الإسلامي مع مصرف دبي، ويمكن تلخيص أهم نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية:

- يستهدف الاندماج المصرفي خلق كيانات مصرفية كبيرة قادرة على حشد المزيد من الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات الكبيرة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق المزيد من الأرباح وزيادة القدرة التنافسية في ظل العولمة.
- تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة المصرف على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي يتكبدها خلال فترة محددة من الزمن، وهي نسب تهتم بها الإدارة والملاك والمستثمرين، فهي أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها بكفاية، وتدل نسب الربحية التي لها

قيمة أعلى مقارنة بالفترات السابقة أن المصرف يحقق زيادة في الإيرادات بالتالي زيادة الأرباح، وتتمثل هذه النسب في : معدل هامش الربح الصافي، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على معدل هامش الربح الصافي.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على معدل العائد على الأصول.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على معدل العائد على حقوق الملكية.
- نجحت تجارب الاندماج في مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي في زيادة ربحيتهما.

الإحالات والمراجع:

[1] سليمان أحمد اللوزي وآخرون، **إدارة المصارف**، (دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1997)، ص : 122.

[2] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات- المفاهيم والمبادئ والتجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف**، (الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2005)، ص : 477.

[3] دريد كامل آل شيب، **إدارة المصارف المعاصرة**، (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، بدون سنة النشر)، ص : 150.

[4] إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، (دار النفائس، عمان- الأردن، 2008)، ص - ص: 137 - 140.

[5] سليمان أحمد الوزي وآخرون، مرجع سابق، ص : 119.

[6] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، (رام الله- فلسطين، 2008)، ص : 42.

[7] محمد محمود العجلوني، **المصارف الإسلامية- أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية**-، ط 3، (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 2012)، ص : 416.

[8] عدنان تايه النعيمي وآخرون، **التحليل والتخطيط المالي- اتجاهات معاصرة**-، (دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008)، ص : 106.

[9] منذر طلال المومني، عنان فتحي السروجي، **مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية**، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 2، ص – ص : 14 – 15.

[10] طارق عبد العال حماد، **اندماج وخصخصة المصارف**، (الدار الجامعية، مصر، 1999)، ص: 05.

[11] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات المصارف**، (الدار الجامعية، الرياض، 2000)، ص – ص : 7 – 8.

[12] بوزعرور عمار، دراوسي مسعود، **الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية "واقع وتحديات "، جامعة الشلف–الجزائر، يومي 14 – 15 ديسمبر 2004، ص : 138.

[13] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، ص– ص: 166– 168 .

[14] نفس المرجع، ص – ص : 171 – 172.

[15] أحمد سليمان خصاونة، مرجع سابق، ص – ص : 292–293.

[16] خليل الهندي، أنطوان الناسف، **العمليات المصرفية والسوق المالية – دمج المصارف –**، الجزء الثالث، (المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000) ، ص : 11 .

[17] طارق محمود عبد السلام، **الدمج المصرفي– دراسة نظرية وتطبيقية على الواقع المصرفي والعربي**، مجلة الحقوق، مجلة علمية دورية نصف سنوية، جامعة حلوان، 2003، ص: 420.

[18] طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص : 9 .

[19] مطاي عبد القادر، **الاندماج المصرفي كتوجه جديد لتطوير وعصرنة النظام المصرفي**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة–الجزائر، العدد السابع، جوان 2010، ص : 113.

[20] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص : 164 .

[21] السيد عليوة، **دور المصارف كأمناء استثمار**، (دار الأمين للنشر والتوزيع، القـــاهرة، 2005)، ص – ص : 25–28.

[22] معلومات منشورة على الموقع التالي:

http://www.emaratalyoum.com/business/local

الملحق: مخرجات برنامج SPSS

مصرف السلام البحريني

Test des échantillons appariés

		Différences appariées					T	ddl	Sig. (bilatéral)
		Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard	Intervalle de confiance de la différence à 95 % Inférieur	Supérieur			
Paire 1	RO1 - RO2	-23.42000-	8.00002	4.61881	-43.29315-	-3.54685-	-5.071-	2	.037
Paire 2	ROA1 - ROA2	-.64833-	.31823	.18373	-1.43887-	.14220	-3.529-	2	.052
Paire 3	ROE1 - ROE2	-3.89667-	1.28939	.74443	-7.09970-	-.69364-	-5.234-	2	.035

مصرف الإمارات الإسلامي

Test des échantillons appariés

		Différences appariées					T	ddl	Sig. (bilatéral)
		Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard	Intervalle de confiance de la différence à 95 % Inférieur	Supérieur			
Paire 1	RO1 - RO2	-18.69333-	31.20626	18.01695	-96.21399-	58.82732	-1.038-	2	.008
Paire 2	ROA1 - ROA2	-.88667-	1.68215	.97119	-5.06536-	3.29203	-.913-	2	.058
Paire 3	ROE1 - ROE2	-8.66000-	15.23359	8.79512	-46.50235-	29.18235	-.985-	2	.029